السجل الالكتروني .. بداية محفوفة بالتحديات

الحكومة التزمت بسد الفجوة التمويلية .. والمانحون وفروا المطلوب .. والأحزاب قالت نعم

*** .. بدأ السجل المدني الالكتروني بالنسبة للجنة العليا للانتخابات - أشبه بخطوة الألف ميل المحفوفة بالكثير من التحديات والصعوبات التي تتطلب توفير الدعم والبحث عن مصادر تمويل المشروع الضخم والذي قد يجعل من هذه المهمة مستحيلة .. لكن المستحيل مع توفر الإرادة وحجم الجهود التي بذلت لأجل تحقيق هذه الغاية .. لم يعد يفصلنا عنه سوى خطوة واحدة، ويتوقع خلال الأسبوع الجاري المزيد من المفاجآت السارة بعد تأكيدات البرنامج الانتخابي للأمم المتحدة عن عزمه الشروع في إجراءات توفير متطلبات الوحدات التقنية للسجل الالكتروني لتدخل معه العملية الانتخابية اليمنية مرحلة جديدة من التطور التقني الذي يوفر الدقة ويمنع حدوث التكرار في قيد الناخبين ويزيل كافة الشكوك والمخاوف التي ظلت الأحزاب والتنظيمات السياسية تطرحها في السابق، ومثل السجل الالكتروني مطلبا ملحا لها لتجاوز الأخطاء الناجمة عن السجل اليدوي.**

رئيس قطاع الإعلام: نتوقع أن يكون هذا الأسبوع حاسماً .. واللجنة تمضي وفق البرنامج الزمني

سعيد الجعفري

* القاضي عبدالمنعم الارياني رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية باللجنة العليا للانتخابات يقول: إن مشروع السجل الالكتروني - جاء ليلبي تطلعات الأحزاب والتنظيمات السياسية باعتبارها المعنية بالعملية الانتخابية لما يمثله هذا المشروع من خيار مناسب يعتمد على أحدث تقنيات العصر في إعداد السجل الالكتروني عن طريق البصمة والصورة وبيانات غاية في الدقة، ويستحيل معه تكرار قيد الناخبين ويوفر الضمانات في إجراء انتخابات نزيهة وشفافة.

وقال: إنه كان قد جرى الاتفاق مع الأحزاب والتنظيمات السياسية على إنشاء السجل الالكتروني وفقا لمخرجات ورشة عمل عقدتها اللجنة العليا للانتخابات بمشاركة الأحزاب مطلع يناير الفائت حول السجل الانتخابي، ومنذ ذلك الوقت تعمل اللجنة على إنجازها للمشروع وقد عقدت سلسلة لقاءات مع المانحين والأحزاب وأعدت وثيقة مشروع السجل الالكتروني والتي تحتوي على كافة التفاصيل المتعلقة بالسجل الالكتروني ابتداء من التجهيزات ومواصفات وحدات التسجيل وكافة العمليات المتعلقة بالسجل من حيث الخطط واللجان العاملة والتدريب والقيد والتسجيل وإعداد وطباعة النماذج وإنتاج مواد التدريب وغيرها من خطط التوعية الانتخابية ودليل العمليات، ذلك كله كان ثمرة جهود كبيرة بذلتها اللجنة وتمت الاستعانة بالخبراء الدوليين في مجال الانتخابات، كل ذلك تمخض عنه وثيقة مشروع السجل الالكتروني والذي تضمن برنامجا زمنيا يحدد مراحل تنفيذ هذا المشروع.

وأوضح أن اللجنة تسير وفق هذا البرنامج، معتبرا أنه على الرغم من جميع الصعوبات التي واجهتها اللجنة إلا أنها تمكنت من إنجاز مهام بدت مستحيلة وتمكنت من توفير مصادر التمويل، وتوقع أن يكون هذا الأسبوع حاسما.

وحول نقطة بدء التنفيذ يؤكد رئيس قطاع الإعلام باللجنة العليا للانتخابات أن اللجنة العليا للانتخابات تمضي قدما في تنفيذ مشروع السجل الالكتروني الانتخابي وفقا للبرنامج الزمني المحدد في وثيقة السجل الانتخابي الالكتروني الذي من المقرر أن يدخل مرحلة توفير المتطلبات والأجهزة والتقنية المستخدمة في عملية السجل الالكتروني من خلال الإعلان عن المناقصة الخاصة بتوريد هذه المتطلبات من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة الذي كان من المقرر أن يتم الإعلان عن هذه المناقصة في الـ١٤ من ابريل الجاري وفقا للبرنامج الزمني للوثيقة.

ويضيف الارياني: إلا أن عدم توفير التمويل الكافي لمتطلبات السجل الالكتروني حال دون تمكن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة من الشروع في إنزال المناقصة، وهو الأمر الذي تطلب استمرار جهود اللجنة في البحث عن مصادر التمويل مع كافة الشركاء والمانحين ومناقشة كافة الصعوبات التي لازالت تقف في طريق تنفيذ المشروع، وعلى ضوء تلك الجهود عقدت العديد من اللقاءات مع شركاء اللجنة وممثلي الدول المانحة والدول الخمس الدائمة العضوية والمنظمات الداعمة والمهتمة بالشأن الديمقراطي في ظل الجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة العليا للانتخابات والتي أسفرت عن الحصول على المزيد من الالتزامات في تقديم الدعم من قبل العديد من تلك الجهات الداعمة لتقليص الفجوة بين المتوفر والمبالغ المتبقية لتنفيذ المشروع .. والاقتراب من حسم توفير الدعم اللازم لتوفير الوحدات التقنية الخاصة بالسجل الالكتروني والتي تبلغ ٢٦ مليون دولار.

وتابع بالقول: إنه بات من المقرر وفقا للبرنامج الزمني للسجل الانتخابي أن يتم توريد تلك المعدات مع نهاية يونيو القادم من قبل الشركة التي سوف ترسو عليها المناقصة لتبدأ عملية القيد في منتصف أغسطس القادم بعد أن تمكنت اللجنة العليا للانتخابات مع شركائها من الحصول على التزامات جديدة من قبل المانحين.

وفي الوقت الذي كان حجم الفجوة في العجز عن توفير وشراء المعدات التقنية الخاصة بالسجل الالكتروني ٦ ملايين دولار قبل اجتماع الاربعاء قبل الماضي يوضح القاضي عبدالمنعم الارياني رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية باللجنة العليا للانتخابات بأنه كان المتوفر من الدعم ١٨ مليون دولار في حين أنه لايزال العجز في التمويل المطلوب لتوفير المعدات ٦ ملايين دولار حتى الاربعاء قبل الماضي بعد الموافقة على تخفيض تكاليف الأجهزة والمعدات، وبعدها كانت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء قد تلقت بلاغاً من ممثل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة في اليمن بأن الفجوة في العجز بالتمويل قد تقلصت إلى ثلاثة ملايين وهو ما شكل تقدما واضحا دفع بالمزيد من التفاؤل، عزز منه إعلان السفير الأمريكي بصنعاء التزام بلاده بتقديم مليوني دولار وبالتالي جاء اجتماع الاثنين الماضي الذي ضم اللجنة العليا للانتخابات مع الحكومة التي مثلها وزير الخارجية الدكتور أبوبكر القربي ووكيلا وزارة التخطيط والمالية وسفراء الدول المانحة مع ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية للوقوف أمام آخر النتائج والجهود التي بذلتها اللجنة في هذا الاتجاه وما تم إنجازه وقد وضعت اللجنة العليا للانتخابات ممثلي الأحزاب أمام جميع الخطوات التي أنجزتها وعلى ضوء ما جرى من نقاشات أوصى الاجتماع بضرورة تخفيض التكاليف من خلال شراء معدات أقل تكلفة وبنفس الكفاءة وتخضع للاختبار.

التزام حكومي

* إلى جانب ذلك فإن الحكومة مثلها في الاجتماع وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي قد حددت الالتزام بسد الفجوة في أي عجز قد يظهر انطلاقا من مسؤولياتها وهذا ما أكده وزير الخارجية أثناء الاجتماع، وحيث يأتي هذا الالتزام في السياق الطبيعي لموقف الحكومة فإن الأهمية المضافة لذلك كما يقول رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية باللجنة العليا للانتخابات تأتي عبر تأكيد التزام الحكومة بسد أية فجوة في التمويل المطلوب مما يقدم الاطمئنان للمانحين الذين يشترطون التزام الحكومة بذلك.

هذا في حين أن اللجنة العليا للانتخابات كانت قد أقرت في الأيام الماضية مخاطبة رئيس الجمهورية بشأن العجز المتبقي في التمويل المطلوب لتنفيذ السجل الالكتروني .. وتلاها العديد من الخطوات الهامة المتعلقة بتوفير مصادر التمويل وما ينتج عنها من التزامات جديدة لعلها تجعلنا أمام خطوات التنفيذ الفعلي وتبعث على التفاؤل غير المعلن من قبل رؤساء القطاعات في اللجنة الذين فضلوا التريث قليلاً في الحديث إلينا حتى تصدر نتائج هامة في هذا الشأن يتوقعون حدوثها مع مباحثاتهم مع المانحين ومع إعلان ممثل البرنامج الانمائي عن عزم البرنامج إنزال المناقصة الخاصة بتوريد وشراء المعدات.

القاضي عبدالمنعم الارياني رئيس قطاع الإعلام باللجنة العليا للانتخابات يؤكد أن اللجنة أبلغت من البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بأنه فعلا سيتم البدء في إجراء خطوات توريد وشراء الأجهزة والمعدات التقنية المستخدمة في السجل الالكتروني والذي سيحتاج ٤٩٩٩ جهازاً وغيرها من المعدات، كما يبدي ثقته بأن المانحين سوف يوفون بالتزاماتهم التي قطعوها حول تقديم الدعم إلى جانب التزام الحكومة بسد الفجوة التمويلية وبالتالي فإننا عمليا ندخل مرحلة التنفيذ وتقول كل هذه المعطيات بأنه لا يمكن التراجع عن خيار السجل الالكتروني وأن الخطوات تمضي وفقا للبرنامج الزمني لوثيقة مشروع السجل الالكتروني ليبقى هذا الاسبوع حاسما بعد عزم برنامج الأمم المتحدة الشروع الفعلي في إجراءات توفير الأجهزة .. ويخلص للقول: أن اللجنة تسير وفقا للبرنامج الزمني ولديها الثقة بأنها سوف تحرز النجاح في هذه المهمة.

نائب مدير مطابع الكتاب المدرسي لـ"الثورة":

نطبع 60 مليون كتاب لوزارة التربية وهدفنا تجاوز هذا الرقم

أكد الأخ محمد عبد الله زبارة - نائب المدير التنفيذي لمؤسسة مطابع الكتاب المدرسي أن آخر كتب الجزء الثاني للعام الدراسي الجاري تم طباعتها قبل شهرين ووزعت على مكاتب التربية بالمحافظات, وكانت عملية تأخير بعض الكتب تعتبر نسبية ولبعض العناوين فقط، ويرجع ذلك إلى أننا لم نستطع توفير أوراق الطباعة في وقتها ما أجبرنا على التوقف لفترات.

عبد الواحد البحري

وقال نائب المدير التنفيذي لمطابع الكتاب في حديث لـ"الثورة" : بدأنا قبل شهر ونصف بطباعة كتب العام الدراسي القادم حيث جرت الطباعة بفروع المؤسسة الثلاثة صنعاء، عدن، المكلا وفرع المؤسسة في المكلا يطبع الآن كتب محو الأمية وسبق ووقعت مع وزارة التربية والتعليم عقد طباعة الكتاب المدرسي للعام الدراسي 2013-2014م ونتمنى ان نتمكن من طباعة المنهج كاملا وفي وقت قياسي.

وعن إمكانية مطابع الكتاب المدرسي يؤكد زبارة أنها جيدة وعمال وموظفو المؤسسة يعتمد عليهم في انجاز المهام الصعبة, وأن ما تعانيه إدارة المطابع هو خروج بعض الآلات عن الخدمة لأن عمرها الافتراضي انتهى ولدينا الآن في فرع صنعاء تعمل منذ سنين سوف تعمل إدارة المطابع على بيعها كونها أصبحت خارجة عن الخدمة ومتوقفة عن العمل، وبعض هذه الآلات تستهلك كميات كبيرة من قطع الغيار دون جدوى، ولهذا قررت الإدارة أن تستفيد من المساحات في هناجر وصالات الطباعة باستحداث وتطوير الآلات.

وأضاف: خطتنا الآن هي استبدال التحميض والتنوير قبل الطباعة بنظام أحدث موجود في معظم المطابع منذ سنين فقد تأخرنا كثيرا في تحديث الآلات.

وحول الجديد في التجهيزات الحديثة للمطابع يوضح نائب المدير التنفيذي أن هذا العام تم إدخال آلتي طباعة مسطح جديدتين في فرع عدن وبدأت عملية الإنتاج الفعلية وتعتبر من أحدث الآلات الألمانية التي يمكن أن تشكل نقلة نوعية في جودة الطباعة لتساعد مطابع الكتاب على الدخول في المنافسة في سوق الطباعة، ونأمل من الحكومة تمويل التطوير الضروري لفرعنا بعدن (دار الهمداني سابقا) بحسب قرارها السابق عند إلحاق دار الهمداني بمؤسسة مطابع الكتاب المدرسي وقتها، حيث توجد في دار الهمداني كوادر مؤهلة تحتاج إلى إدخال آلة طباعة (رول) تواكب الاحتياج لتغطية طباعة الكتاب المدرسي كاملة تواكب الزيادة السنوية في أعداد الطلاب.

ويضيف زبارة بالقول: نطبع الآن على بعض الآلات القديمة التي خرجت عن الخدمة، وعندما تكون الطباعة بمئات الآلاف من النسخ في هذه الآلات لابد من وجود أخطاء بسيطة أمام العدد الكبير من الكتب السليمة لكننا نحاول قدر الإمكان تصحيح كل تلك الأخطاء التي تطرأ في أوقات الطباعة ويتم اكتشافها.

وبخصوص التغييرات التي طرأت على إدارة المطابع وعلى بعض موردي الورق يوضح الأخ محمد زبارة أن التغيير سنة كونية لا يمكن إغفاله ومن لا يتغير يبلى.. وأتصور أننا نجحنا في إعادة أسعار الأوراق إلى الحد الأدنى مستفيدين هذه السنة من فترة انخفاض الأسعار عالميا (ديسمبر - يناير) ونجاحنا في إيجاد التنافس بين التجار واستعدنا ثقة التجار والشركات المحلية والخارجية وكان الباب مفتوحا لدخول فرصة المنافسة في مناقصات الأوراق وتنافس الكثير من التجار، والقرار هنا يكون صائبا بقدر ما نستطيع أن نمتلك من معلومات عن سوق تصنيع وبيع الورق على مستوى العالم مع الأخذ في الاعتبار أجور النقل كذلك وخطوط ملاحات السفن التي تنقل الأوراق.

وفيما يتعلق بطباعة الصور يؤكد نائب مدير مطابع الكتاب أن المؤسسة لم تعد تطبع الصور الخاصة ببعض الشخصيات، وأصبحت مطابع الكتاب الآن مهيأة لطباعة الكتب الدراسية بحسب العقد مع وزارة التربية والتعليم وتحاول إدارة المطبعة النأي بأي استغلال حزبي للمؤسسة وعمالها.

وبخصوص التحديات التي تواجه مطابع الكتاب يجيب زبارة قائلا: في تصوري أن أهم التحديات هي الاهتمام بالكادر (عمال وفنيين) من خلال متابعة حقوقهم وضمان التأمين الصحي فالإنسان هو أهم من الآلة لأن الكادر هو من سيديرها وحسن إدارته لها هو ما يطيل عمرها كما أن من أهم التحديات هي استكمال عملية التجديد للآلات وتدريب عمالنا عليها داخليا وخارجيا وإدخال التكنولوجيا في أعمالنا حتى الآن لا يوجد أي رابط حديث بيننا وبين فروعنا بالمحافظات بما في ذلك فرع صنعاء الذي نحن وإياه في موقع واحد ومع ذلك نسعى إلى ربط المؤسسة وفروعها بشبكة الانترنت والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في أعمال الطباعة.

د. ابوحورية

كما أن إدارة المؤسسة سوف تحرص مستقبلا أن تكون مواقع الآلات هي مبان خرسانية غير الهناجر المجهزة لأعمال الطباعة مثلما كانت في السابق.

ونفى الأخ النائب أن تكون المؤسسة تعاني من تضخم وظيفي وقال: ليس لدى المطابع تضخم وظيفي حيث أن المرتبات الخاصة بالموظفين والعمال لا تصرف من خزينة الدولة في العادة، فجميع مصروفات موظفي المطابع بما فيها المرتبات هي من عقد طباعة الكتاب المدرسي، أي هي قيمة طباعة الكتاب وليس غيره، لكن إدارة المطابع تعاني من عدم وفاء الحكومة في تجديد آلات دار الهمداني سابقا التي ضمتها الحكومة للمؤسسة على أساس أنها ستجدد آلاتها ولم يتم ذلك حتى الآن.

محمد زبارة

وعن الأسباب الحقيقية التي أخرت طباعة الكتاب هذا العام يؤكد زبارة أن اختلال توفير الورق هو أبرز الأسباب في رأيي لتأخر المؤسسة في التزاماتها تجاه وزارة التربية والتعليم.

البناء الهيكلي

وحول رؤية المؤسسة لمستقبل المطابع وفروعها يرى الأخ نائب المدير التنفيذي أن استكمال برنامج التأهيل للعمال بفروع المؤسسة داخليا وخارجيا واستكمال تطوير البناء الهيكلي للمؤسسة يعد من ابرز المشاريع المستقبلية التي نعمل من أجلها وإدارة المطابع تراهن على الكادر بما يمكنهم من القدرة على معرفة سوق مدخلات الطباعة من تحديثها بآلات حديثة ومتطورة نستطيع توفيرها بسهولة ويسر وبشفافية تزيل أي فساد يمكن أن يكون موجودا لغياب المعلومات أو إخفائها، كما أن التطوير الالكتروني لأعمال ما قبل الطباعة والأعمال الإدارية مثل الربط مع الفروع ومع وزارة التربية والتعليم، والخروج إلى أسواق المنافسة في أعمال الطباعة التجارية الذي نأمل منه أن يكون رافداً جديدا لإدارة المطابع وأن يساعدنا على تحسين وضع العمال والموظفين.

> " تأخرنا كثيراً في التحديث.. وبعض الآلات انتهى عمرها الافتراضي

وعن كمية الكتب التي يتم طباعتها حاليا وإمكانية تجاوز العدد الحالي ليتماشى مع زيادة عدد الملتحقين بالمدارس يؤكد أن العدد الذي يتم طباعته حسب الاتفاقية مع وزارة التربية والتعليم حاليا في حدود ستين مليون كتاب ونأمل أن نتمكن هذا العام من تجاوز هذا الرقم وهذا لن يتأتى إلى بجهود كل الموظفين والعاملين في إدارة المطابع.

رقابة داخلية

أود في الأخير أن أوجه الشكر الجزيل لمؤسسة الثورة ممثلة بإدارتها الشابة الجديدة وبقية وسائل الإعلام التي تهتم بمتابعة الشأن التربوي والتعليمي في اليمن والتي بهذه المتابعة جعلتنا في إدارة المطابع على درجة من الرقابة الداخلية لنستمر في النجاحات ونقدم خدمة للعملية التعليمية والتربوية التي هي أساس التقدم والتطور فبها نرسم معالم المستقبل المشرق والمزدهر لليمن الجديد.

وهنا لا أنسى أن أقدم الشكر الجزيل لجميع الزملاء في المؤسسة من عمال وموظفين وحراس وكل العاملين لما يبذلونه من جهد في بيتنا الكبير "المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي" فهم وراء كل نجاح تحققه المؤسسة.